مقدمة:

تتحرك الحياة اليوم في ظل شبكة اتصالات وثورة معلومات ديناميكية سريعة الحركة تجعل من العالم وحدة متكاملة من الأفعال وتقف قيم المجتمعات والثقافة الوطنية بمثابة مصفاة للمعارف والمفاهيم والسلوكيات التي يمكن تحويلها ونقلها عبر حدود الدول إلي الوطن.

ومن هنا تثار قضية الأصالة والمعاصرة، وفى مصر تثار قضية تطوير الإنسان والمنظمات والمجتمع وبالتحديد قضايا التعليم على جميع المستويات ومنها التعليم الجامعي.

وتعد الجامعات مؤسسات تعليمية رئيسية بصفتها راعية وناقلة للمعرفة بل وأساس وجودها. وللجامعات عدة مهام يمكن إجمالها في ثلاثة نشاطات رئيسية هي التعليم وإجراء البحوث والدراسات وخدمة المجتمع. ولقد تزايد الاهتمام بها في الفترة الحالية بعد التغيرات المتسارعة في الاندفاع تجاه الخصخصة والعولمة والتنافسية في السوق المفتوحة، كما أصبح يقع عليها العب الأكبر في تنمية المجتمعات من خلال نقل التقنية إلي الصناعة بواسطة البحوث التي تقدمها، والخرجين الذين يتخرجون منها للعمل، مما جعلها تتعرض إلى ضغوط خارجية تتمثل في قدرتها على التكيف لحاجات المجتمع وجعل البرامج المقدمة من خلالها اكثر ارتباطا بمتطلبات السوق، وكذلك قدرتها على خدمة المجتمع المحلى والتركيز على تطوير العلوم والتكنولوجيا.

ولقد شهد التعليم في الربع الأخير من القرن الماضي تحولا جذريا في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وقد أتي هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهت التعليم الجامعي والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم.

وزيادة الإقبال علية والانفجار المعرفي الهائل، وبروز التكتلات الاقتصادية وظاهرة العولمة ونمو صناعات جديدة أدت إلي توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة

والبحث العلمي إضافة لاعتماد المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية Global Market على مدى قدرة المعرفة البشرية على الإنتاج. ومن هنا فقد اصبح التعليم الجامعي مطالبا اكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشرى بأقصى طاقة ممكنة وذلك من خلال تطوير المهارات البشرية Human Skills واستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص علي تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر.

وبناء علي ذلك ينظر للتعليم علي أساس الدور المتميز الذي يلبي متطلبات المجتمعات ويحقق تقدمها عن طريق إعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة التربوية والعلمية والمهنية.

ومن أبرز تحديات هذا العصر موضوع جودة واعتماد التعليم والذي أصبح يشكل تحديا يواجه مؤسسات البحث العلمي منذ التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن، حيث استخدمت معظم الدول نظم وإجراءات لضمان الجودة في التعليم مقارنة بالنظم والإجراءات المستخدمة في الصناعة. ويرجع الاهتمام بضمان الجودة في التعليم الجامعي إلى انخفاض المعايير الأكاديمية نتيجة التوسع الكبير فيه، وكذلك لعدم قدرته علي توفير المخرجات Out Puts الكمية والكيفية التي يتطلبها سوق العمل، وانخفاض التمويل الحكومي للتعليم نتيجة للأزمات المالية وضغوط البنك الدولي، وتزايد الاتجاه نحو المحاسبية العامة Public Accountability للمؤسسات وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي خاصة مع زيادة الاتجاه نحو خصخصته،ونمو البرامج الأكاديمية Acadamic Programs الموجة للسوق،مما دعا إلى ضرورة توفير حد أدني من معايير الجودة Quality Standards في مؤسسات التعليم العالي والجامعي لمواجهة هذه التحديات.

ولمواجهة التحديات السابقة الذكر سعت معظم الدول إلى تبني نظام لضمان جودة التعليم العالي من أشهرها آلية الإجازة أو الاعتماد Accreditation السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وثانيها آلية ضمان الجودة Quality Assurance المعمول بها في نظم التعليم الأوربية وخاصة في المملكة المتحدة.

وقد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم في تأسيس مجالس قومية غير حكومية لوضع معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي لضمان جودتها وتقديم برامج التعليم وإجازتها والاعتراف بها.

كما اهتمت بريطانيا بوضع معايير للتعليم العالي ترتبط بالتميز والتفوق، حيث أنشأت الحكومة عددا من الهيئات المسئولة عن الجودة وتقييمها وتأمينها وتدقيقها.

وقامت العديد من الدول النامية بتطوير نظم اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي فعلي سبيل المثال خطت المكسيك منذ عام ١٩٥٩م خطوات إيجابية لتقوية وضمان الجودة في التعليم العالي، وقامت بتأسيس لجنة قومية لتقييم التعليم العالي تضم قادة حكوميين وقادة بالجامعة.

كما قامت المجر بتطوير نظام الاعتماد فيها، وأنشئت لجنة الاعتماد المجرية بهدف تحسين جودة مؤسسات التعليم الجامعي.

واستجابة لهذه التحديات وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة نحو ضمان جودة التعليم العالي أوصى المؤتمر الإقليمي العربي للتعليم العالي الذي عقد في بيروت ١٩٩٨، بان تقوم كل الدول العربية بتأسيس آليات لضمان جودة البرامج والتدريس والنتائج كما ناشد مؤتمر الوزراء العرب المسئولين عن التعليم العالي ٢٠٠٢ بتأسيس آليات قومية للاعتماد وضمان الجودة.

ومن الدول العربية التي أخذت بزمام المبادرة في تبني قوانين وتشريعات بخصوص الاعتماد دول الأردن حيث أسست هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة منذ عام ١٩٩٦م.كما قام البعض الأخر من الدول العربية بتبني قوانين وإجراءات للاعتماد وضمان الجودة كما في عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفلسطين.

وفي جمهورية مصر العربية نلمح الآن تلك الدعوة الملحة والمتكررة التي تدعو إلى الاهتمام بتطبيق نظام الاعتماد ومبدأ المحاسبية Accountability في مؤسسات التعليم العالي والجامعي واعتبار ذلك وسيلة لتقدمها ومدخلا لتطويرها ورفع مستويات أدائها وتحسين نظم إدارتها وترشيد موازناتها،مواكبة في ذلك التطور العلمي والعالمي في وقت يتسم بوفرة وتزايد الطلب علي التعليم الجامعي وقلة الموارد المتاحة.

وفي ظل هذا الاهتمام العالمي المتزايد بالجودة، ليس جودة المنتجات فقط، بل وجودة العمليات أيضا وبعد أن تأكد للجميع أن الجودة ليست خيارا وإنما ضرورة لنجاح أي نظام اقتصادي في مختلف القطاعات أصدرت المنظمة العالمية للمعايير

International Organization for Standarization أول سلسلة في مجال نظم توكيد الجودة في عام ١٩٨٧، وكانت مجموعة الأيزو ISO 9000 ومنذ تلك الفترة تم التعديل عليها حتى صدرت بصورتها النهائية عام ١٩٩٤م تتماشى مع المتطلبات والاحتياجات لأنظمة إدارة الجودة المطبقة عالميا.

وينقسم الكتاب الحالى الى اربعة فصول كما يلى:

تناول الفصل الاول: الاطار المفاهيمى للجودة بشكل عام وجودة التعليم بشكل خاص موضحا الاسس والتطور التاريخى لها، واطارا نظريا حول مفهوم ضمان الجودة ومداخل تحقيقها ومفهوم الاعتماد وعلاقته بمفهوم ضمان الجودة والفرق بين مفهوم الاعتماد وبعض المفاهيم الاخرى قريبة الشبهه به وخصائص الاعتماد وأنواعه وأهدافه وفلسفته ووظائفه وفى نهاية الفصل الاول عرض الكاتب معايير الاعتماد ومؤشراتها ومراحل تطبيقها واجراءتها ومجالاتها الاساسية.

وتناول الفصل الثانى تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة الاجنبية والعربية فى مجال الاعتماد الاكاديمى والمؤسسى بهدف الاستفادة من تلك التجارب والخبرات فى تطوير التعليم المصرى وتاهليله للاعتماد.

وتناول الفصل الثالث بشكل تطبيقى معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العام فى مصر موضحا المعايير ومؤشراتها وكيفية تطبيقها وقياسها.

وتناول الفصل الرابع معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات تربية الطفولة المبكرة باعتبارها مؤسسة لها من الاهمية ما يدعو الجميع الى السعى نحو تطويرها وتاهيلها للاعتماد وذلك من خلال تناول عشرة مجالات اساسية تؤهل تلك المؤسسات للاعتماد المؤسسى وكل مجال موضح له المعايير المرتبطة به والمؤشراءات الادائية الدالة على تحققها بتلك المؤسسات.

وفى النهاية أتمنى بكل حب وإخلاص أن يسهم هذا العمل المتواضع فى رفع الوعى بثقافة الجودة والاعتماد لدى كل طالب وام وأب وكل مسؤل عن تطوير العملية التعليمية فى مجتمعنا.

المؤلف